تمثّلت في انعدام التنسيق الاردني ـ الفلسطيني. وبذلك يكون الوفد الفلسطيني قد عاد وهو يحمل تأكيد عمان «بأن متطلبات الحياة اليومية لن تتأثر على نحو سلبي، جراء ترجمة قرار فك العلاقة القانونية والادارية» (**السفير**، ١٥/٨/١٩٨٨).

نحو حكومة فلسطينية

«نحن في ربع الساعة الاخير. ومسألة الدولة الفلسطينية مسألة وقت. خرجنا من عنق الزجاجة، من النفق المظلم؛ والدولة قادمة؛ المسألة مسألة وقت» (**فلسطين الثورة**، ١٤/٨/١٩٨٨). بهذه العبارات المقتضبة، والواضحة، أجاب عرفات عن سؤال حول مستقبل الشعب الفلسطيني بعد قرار الاردن، وذلك عبر مؤتمر صحافي عقده في صوفيا، بتاريخ ٦/٨/١٩٨٨. وعلى الرغم مما تحمله الاجابة من تفاؤل، فانه بات واضحاً، من خلال مجمل الحركة السياسية الفلسطينية، بدءاً بمقررات المجلس المركزي مروراً بنتائج اجتماعات اللجنتين، المركزية والتنفيذية، وما يقوم به عرفات من جولات عربية ودولية، اضافة الى ما تمّ انجازه على صعيد الدراسات القانونية، والتي سيتم عرضها في دورة مقبلة للمجلس الوطني، فان الامور تتجه، جدياً، نحو وضع التصورات المناسبة لمواجهة ما تعرضه معطيات القرار الاردني. ولم تلق الدعوة الى اعلان حكومة فلسطينية معارضة من الفصائل الفلسطينية المشاركة في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بل ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كانت من اوائل المرحّبين بهكذا خطوة. وجاء ترحيبها، هذا، عبر مؤتمر صحافي عقده الامين العام للجبهة، د. جورج حبش، قال فيه: «بعد اجراءات النظام في الاردن، والتي رحّبنا بها، أصبحت هناك حيثيات جديدة للتفكير في موضوع تشكيل حكومة فلسطينية وطنية. من بين هذه الحيثيات ضرورة ايجاد قوانين تحكم حياة أهلنا في الضفة [الغربية] وقطاع غزة». ونفى حبش أن تكون الحكومة الفلسطينية، في حال تشكيلها، ستحل محل م.ت.ف. وقال: «بالتأكيد لن تحل محلها [م.ت.ف.]، لأن م.ت.ف. باقية بميثاقها وببرنامجها المرحلي، وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والحكومة الفلسطينية الوطنية، في حال تشكيلها، ستكون احدى أدوات م.ت.ف.» (**السفير**، ١٠/٨/١٩٨٨).

الى هذا، يمكن ملاحظة التباينات في الرؤية السياسية لتفاصيل هذه الحكومة، ووظائفها، وماهيّتها. الاّ ان ذلك لا ينفي الاجماع على فكرة قيامها، من حيث المبدأ والاساس. وفي هذا السياق، قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبد الحميد السائح: «ان البحث في تفاصيل تشكيل حكومة في المنفى سابق لأوانه. وسيكون تشكيلها متوقفاً على نتيجة المشاورات والدراسات وما تقتضيه مصلحة قضيتنا وشعبنا». وأضاف: «وقد تكون النتيجة الموافقة على الفكرة، أو عدم الموافقة» (**فلسطين الثورة**، ١٤/٨/١٩٨٨).

وفي النطاق ذاته، قام عرفات بجولة عربية واسعة، من أجل استطلاع الموقف حول خطوة المنظمة المقبلة، والمتعلقة باعلان حكومة فلسطينية في المنفى. وتركزت هذه الاتصالات على نقطتين اساسيتين: الاولى توفير الاموال اللازمة التي تمكن هذه الحكومة من تحمل مسؤولياتها الادارية والمادية وتصريف الامور في الاراضي العربية المحتلة؛ والثانية تحشيد الاعتراف الدولي، السياسي والقانوني، بكل ما يتعلق بشكل ووظائف وتمثيل هذه الحكومة للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وخارجها (**الشرق الاوسط**، ١٦/٨/١٩٨٨).

وفي السياق ذاته، وعبر مجريات الفعل السياسي الفلسطيني ازاء ما اتخذته عمّان من اجراءات، برزت، وبوضوح، آراء عدة للتعاطي الفلسطيني وأشكاله مع هذه الاجراءات، يمكن تصويرها على النحو التالي: رأيٌ أول يقول بضرورة الاسراع باتخاذ قرار بالاعلان عن شكل من اشكال الكيان الفلسطيني على الفور؛ ورأيٌ ثان يقول بأنه لا توجد موجبات لهذا الاسراع، ويفضل أصحاب هذا الرأي التريّث لاجراء دراسات كافية ومتعمقة تفرضها مصيرية القرار الفلسطيني في هذه المرحلة؛ ورأيٌ ثالث يقول بأن هنالك خطراً جدياً محتملاً ينطوي عليه اعلان قيام الدولة، وهو الاقرار بأنه لم تكن هناك دولة فلسطينية تاريخية، ومن ثم اعطاء الانطباع بأننا نريد استحداث كيان جديد لا أصل له؛ أما رابع الآراء، فقد رأى ان المرحلة تقضي من قيادة م.ت.ف. أن تركز جلّ اهتماماتها على الضغط، وبمختلف الوسائل، كي تقوم الامم المتحدة بحماية الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، تمهيداً